

سلسلة مؤلفات علماء القرآن والقراءات (٧)



الأمانة العامة للأوقاف
مصرف المساجد



الإحكام

فناضبط

«المقدِّمة الجزئية» و«تحفة الأطفال»

ضبط وتحقيق

محمد بن فلاح المطيري



قطاع المساجد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُفْتَحُ الْكِتَابِ

«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .
أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ عِلْمَ التَّجْوِيدِ مِنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِيَتَعَلَّقَ بِكَلَامِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ تَعَلُّمَهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَالْعَمَلُ بِهِ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ يُرِيدُ قِرَاءَةَ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

وَأَدْنَى حَدِّ لِيَصِحَّ التَّلَاوَةُ أَنْ تَسَلَّمَ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْمَعْنَى أَوْ بِالْإِعْرَابِ، أَوْ بِهِمَا مَعًا .
لِذَلِكَ حَرَّصَ أئِمَّةُ الْقِرَاءَةِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي شَتَّى الْعُصُورِ عَلَى التَّأْلِيفِ فِي التَّجْوِيدِ، بَيْنَ مَنْظُومٍ وَمَنْثُورٍ وَمُطَوَّلٍ وَمُخْتَصِرٍ .

وَكَانَ مِنْ بَيْنِ تِلْكَ التَّأْلِيفِ مَنْظُومَةٌ: (الْمُقَدِّمَةُ فِيمَا يَجِبُ عَلَى قَارِي الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ)، لِإِمَامِ الدُّنْيَا فِي عُلُومِ التَّجْوِيدِ وَالْقِرَاءَاتِ، شَيْخِ الْقُرَّاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، الْعَلَامَةِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٨٣٣هـ) .

فَقَدْ حَوَتْ - عَلَى صِغَرِ حَجْمِهَا - جُلَّ أبحاثِ التَّجْوِيدِ الْهَامَّةِ، مَعَ حُسْنِ سَبْكِ، وَدِقَّةِ لَفْظٍ، وَجَمَالِ أُسْلُوبٍ، وَرَزَقَهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْقَبُولَ لَدَى النَّاسِ عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ وَالذُّهُورِ، مِنْ زَمَنِ نَاطِقِهَا رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا .

وَقَدْ أَقْبَلَ الْعُلَمَاءُ فِي شَتَّى الْأَعْصَارِ عَلَى شَرْحِهَا وَإِخْرَاجِ مَا فِيهَا مِنْ كُنُوزٍ، وَإِبْرَازِ مَا حَوَتْ مِنْ لَطَائِفٍ^(١) .

وَعَلَى غِرَارِهَا جَاءَتْ مَنْظُومَةُ «تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ» لِلْجَمْزُورِيِّ مِنْ حَيْثُ الصَّيْتُ وَالْقَبُولُ لَدَى عَامَّةِ الْمَشْتَغَلِينَ بِتَدْرِيسِ عِلْمِ التَّجْوِيدِ .

وَلَطَالَمَا دَارَ فِي خَلْدِي الرِّغْبَةُ فِي خِدْمَةِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَوْ بِأَيِّ وَجْهِ مِنْ

(١) مَا سَبَقَ نَقَلْتُهُ بِحُرُوفِهِ مِنْ مَقْدَمَةِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ د. أَيْمَنِ سُوَيْدٍ مِنْ تَحْقِيقِهِ لِلْجَزْرِيَّةِ .

الْوَجُوهِ، حَتَّى شَرَّفَنِي رَبُّ الْعِزَّةِ بِخِدْمَةِ كِتَابِهِ الْعَظِيمِ مِنْ خِلَالِ تَحْقِيقِ هَاتَيْنِ الْمَنْظُومَتَيْنِ اللَّتَيْنِ لَهُمَا مِنَ الْقَبُولِ مَا لَهُمَا، وَسَمَّيْتُ هَذَا التَّحْقِيقَ: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال»^(١).

وكان العزمُ أوَّلَ الأمرِ على الوقوفِ عندِ ضَبْطِهِمَا بِالشَّكْلِ وَعِلَامَاتِ التَّرْقِيمِ، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أَجْعَلَ الْعَمَلَ عَلَى نَحْوِ مَا تَرَى لِعِدَّةِ أَسْبَابٍ، مِنْهَا:

- ١- وجود عدة روايات لألفاظهما مع اختلاف وجوه الضبط في مفرداتهما، ومن ثم اقتضى مني جَمْعُ تلك الاختلافاتِ بَيْنَ النُّسخِ والتعليقِ على ما مِنْ شأنِهِ خِدْمَةُ الْمَنْظُومَتَيْنِ.
- ٢- كثرة الأخطاء عند عامَّة مَنْ تَصَدَّرَ لَضَبْطِهِمَا، فلا تكاد تَجِدُ طَبْعَةً خَالِيَةً مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّصْحِيفِ وَعَدَمِ الضَّبْطِ السَّلِيمِ.

وَأَرْجُو أَنْ تَعَيَّ كُلُّ أُذُنٍ وَاعِيَةٍ أَنْ عَمَلِي فِيهِمَا مُنْصَبٌّ عَلَى: ذِكْرِ اخْتِلَافِ النُّسخِ، وَجَمْعِ الرِّوَايَاتِ، وَالتَّدْقِيقِ فِي الضَّبْطِ وَالْوِزْنِ وَالْإِمْلَاءِ وَالْإِعْرَابِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أخطاءِ الطَّبَعَاتِ مِنْ حَيْثُ التَّحْرِيفُ وَالتَّصْحِيفُ، أَمَّا مَسَائِلُ التَّجْوِيدِ وَمَبَاحِثُهُ فَلَيْسَتْ بُعِيَّتِي وَاسْتُ أَهْلًا لِلخَوْضِ فِيهَا.

وَمِنَ الْمُنَاسِبِ هُنَا أَنْ أُنْقَلَ لَكُمْ كَلَامًا جَمِيلًا لِلشَّيخِ حَسَنِ الْوَرَاقِيِّ حَيْثُ قَالَ: «أَرْجُو مِنَ الْمَشَائِخِ الْفُضَّلَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ الْعُقَلَاءِ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَأَلَّا يَجْعَلُوا بَعْضَ الْخِلَافَاتِ فِي الضَّبْطِ سَبَبًا فِي الشَّقَاقِ وَالخِلَافِ وَالنِّزَاعِ وَالْحِقْدِ وَالْحَسَدِ وَالغِلِّ بَيْنَهُمْ؛ فَقَدْ رَأَيْتُ الْبَعْضَ يَقَعُ فِي الْحَرَامِ الْمَحْضِ مِنْ سَبِّ وَشْتَمٍ وَغَيْبَةٍ وَنَمِيمَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِسَبَبِ ذَلِكَ، فَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقْرَأْ وَجَهًا مَا عَلَى شَيْخِهِ أَوْ لَمْ يَدْرِ بِهِ فَيُنْكِرُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ مَعْلُومٌ لَدَى الْآخَرِينَ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَشَاكِلِ وَخِلَافَاتِ وَنِزَاعَاتِ حَصَلَتْ بَيْنَ الْمَشَائِخِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ بِسَبَبِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ ك(قَرَّ) وَ(فَرَّ)، وَ(أَلَفِ الْجُوفِ) (لِلْجُوفِ

(١) وبعد الانتهاء من كتاب «الإحكام» قمتُ - ولله الحمد - بإفراد المنظومتين في طبعتين:

- الأولى: مشتملة على فراغات للشرح والتعليق.

- والأخرى: عبارة عن كُتَيْبٍ صَغِيرٍ لِلْحُفَاطِ.

مع إشارة فيهما لأهم الفروق التي بين النُّسخِ.

ألف)، وغير ذلك من الأشياء المُختلفِ فيها والتي لا تُؤثّر كثيراً مثلما يُؤثّر الطَّعْنُ والنَّيْلُ من المُسلمِ، فَتَسْأَلُ اللّهُ تَعَالَى أَنْ يُصْلِحَ ذَاتَ بَيْنِنَا وَأَنْ يُؤَلِّفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا، آمِينَ» اهـ.
وختاماً فإنني أشكّر كلَّ مَنْ أَعَارَنِي كِتَاباً أَوْ أَرَشَدَنِي صَوَاباً، فَإِنْ كَانَ مِنْ رَشِيدٍ وَسَدِيدٍ وَمَدِدٍ فَمِنَ اللّهِ الْوَاحِدِ الْمَنَّانِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ زَلَّلٍ وَخَلَّلٍ وَخَطَلٍ فَذَلِكَ قِسْمَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنْ أَخْطَأْتُ فَلَسْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الْوَرَى، وَإِنْ أَصَبْتُ فَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللّهُ رَمَى، وَكُنْ لِي كَمَا قَالَ الشَّاطِئِيُّ:

وظنَّ به خيراً وسامح نسيجه
بالأغصاء والأحسنى وإن كان هلهلاً
وسلم لإحدى الحسنين: إصابته
والأخرى اجتهد رام صوباً فأمحلاً
وإن كان خرق فادركه بفضلة
من الجلم وليصلحه من جاد مقولاً

واللّهُ أَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنَا لِكُلِّ خَيْرٍ، وَيَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَاللّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، وَصَلَّى اللّهُ وَسَلَّمْ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَالصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ.

وكتب

محمد بن فلاح بن مشعان العزيري المطيري

٢١/رمضان/ ١٤٢٨هـ - ٣/١٠/٢٠٠٧م

الكويت - صباح الناصر



الحديث عن «تحفة الأطفال» للإمام الجمزوري رحمته الله

* أولاً: سَنَةُ نَظْمِهَا: قال الناظم الجمزوري مؤرخاً لها:

... تاريخُها: «بُشْرَى لِمَنْ يُتَقِنُهَا»

ومجموعُها في حِسَابِ الجُمْلِ: ١١٩٨ هـ.

* ثانياً: التعريف بها:

اسمها: «تُحْفَةُ الأَطْفَالِ والغِلْمَانِ فِي تَجْوِيدِ القُرْآنِ»، وهي أرجوزة مكوّنة من ٦١ بيتاً، قدّم لها الناظم بخمسة أبياتٍ ذَكَرَ فيها اسمَه ولَقَبَه، ثم حَمِدَ اللهَ وَصَلَّى على نبيِّه محمدٍ وآله وَمَنْ تَبِعَهُمْ، ثم بيَّن الغَرَضَ منها وهو بيان أحكام النون والتنوين والمدود، ثم صرَّح باسم نَظْمِهِ وهو «تحفة الأطفال»، نَظَمَ فيه ما أَخَذَهُ عن شيخه الميهي، وَخَتَمَ مقدّمته برجاء أن ينتفع الطُّلابُ بهذا النَّظْمِ وأن يحصل له به الأجرُ والقَبُولُ والثوابُ. ثم قَسَمَهَا إلى ٨ أبوابٍ فخاتمةٍ.

- ١- أحكام النون الساكنة والتنوين: في ١١ بيتاً.
 - ٢- حُكْمُ النون والميم المشدّتين: في بيت واحد.
 - ٣- أحكام الميم الساكنة: في ٦ أبيات.
 - ٤- أحكام لام «أل» ولام الفعل: في ٦ أبيات.
 - ٥- في المِثْلَيْنِ والمِثْقَارَيْنِ والمتجانسَيْنِ: في ٥ أبيات.
 - ٦- أقسام المَدِّ: في ٧ أبيات.
 - ٧- أحكام المَدِّ: في ٦ أبيات.
 - ٨- أقسام المَدِّ اللازم: في ١٠ أبيات.
- ثم جَعَلَ الخاتمة: في ٤ أبيات.

* ثالثاً: شروحها:

لَمْ يَمُضِ على تاريخ نظم «التحفة» حتى عصرنا هذا سوى ٢٣٠ سنة تقريباً؛ وَمِنْ

ثمَّ كانت شروحُها أقلَّ بكثيرٍ من شروحِ «المقدمة الجزرية» التي مضى على نظمها قرابة ٦٢٨ سنةً.

منها:

- ١- فتح الأفعال^(١) بشرح تحفة الأطفال، لناظِمها العلامَة سليمان الجمزوري.
- ٢- فتح المَلِك المُتعال بشرح تحفة الأطفال، للعلامَة محمد بن علي المِيهِي الأحمدي.
- ٣- مِئحةُ ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال، للعلامَة علي بن محمد الضباع، ت: ١٣٧٦هـ.
- ٤- وله حاشية على شرح الناظم.
- ٥- شرحُ ضمن كتاب «التحفة العنبرية في معرفة الأحكام القرآنية»، للشيخ محمود رفاة عنبر الطهطاوي.
- ٦- تقريب المنال بشرح تحفة الأطفال، للعلامَة حسن بن حسن دمشقية، ت: ١٤١٣هـ.
- ٧- مفتاح الكمال شرح تحفة الأطفال، للشيخ محمد الفانيفتي، ت: ١٤٠٧هـ.
- ٨- شرح تحفة الأطفال، للشيخ محمد محسن، ت: ١٤٢٢هـ.
- ٩- شرح تحفة الأطفال، للشيخ مرسي جوهر، ت: ١٤١٠هـ.
- ١٠- بغية الكمال شرح تحفة الأطفال، للشيخ أسامة عبد الوهاب.
- ١١- تيسير الكبير المتعال بشرح تحفة الأطفال، للشيخ علي بن مبارك العازمي.
- ١٢- شرح تحفة الأطفال، للشيخ عبد العزيز الناغي.
- ١٣- فتح ذي الجلال بشرح تحفة الأطفال، للشيخ حسن الورّاقِي.

(١) بفتح الهمزة؛ قال الضباع في حاشيته على شرح الناظم ص ٢٩: «(فتح الأفعال) أي: فاتح الأفعال، جمعُ (فُعل) بضم القاف وسكون الفاء، بمعنى مفعول» اهـ.
ولا أدري على أي شيء يَسْتند مَنْ يَزعمُ أنه مَصْدَرٌ: «فتح الإفعال»!؟.

- ١٤- فتح الكبير المتعال في شرح تحفة الأطفال، للشيخ حمدي السيد.
١٥- إتحاف الرّجال والفِتّيان بمعاني تحفة الأطفال والغلمان، للشيخ د. أشرف طلعت.
١٦- مِنَّة المُتَعَال شرح تحفة الأطفال، للشيخ محمود رأفت بن حسن زلط.
١٧- معلّم التجويد الجديد مع تحفة الأطفال، للشيخ محمد إبراهيم سليم.



* رابعاً: ما اعتمدتُ عليه في ضبطِ «تحفة الأطفال» والتعليقِ عليها:

اعتمدتُ في ذلك:

١- على خمسة شروح لها، وهي شرح: الناظم^(١)، والميهي، والطهطاوي، والضباع، ودمشقية، وعلى حاشية الضباع^(٢) على فتح الأفعال، واستأنستُ ببعض الشروح الأخرى.

٢- وعلى عدة طبعات لها قام بضبطها جماعةٌ من المحققين^(٣)، وهي:

أ - طبعة العلامة علي محمد الضباع، ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة».

ب - طبعة الشيخ أيمن سعيد.

ج - طبعة الشيخ د. أشرف طلعت.

د - مذكرة الشيخ حسن بن مصطفى الوراقي.

هـ - طبعة الشيخ سيد بن مختار أبو شادي.

و - طبعة الشيخ عبد الحكيم بن أبي رَؤَاش.

ز - طبعة الشيخ حمد الله حافظ الصفتي.

ح - طبعة الشيخ د. ياسر بن إبراهيم المزروعى.

ط - طبعة بمراجعة وتدقيق الشيخ محمد حسام سبسي.

ي - طبعة الشيخ جمال بن إبراهيم القرش.

ك - طبعة عُنيَت بها الإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية.

ل - طبعَتين باكستانيتين تقدم ذُكُرهما.

(١) اعتمدت على طبعة الشيخ عبد العزيز الجربوع، كما استأنستُ أيضاً بالطبعة القديمة الصادرة عن

دار إحياء الكتب العربية، ورمزت لها ب «ط إحياء».

(٢) لَمْ أُنْقَلْ عن حاشية الضباع إلا ما ليس في شرحه «منحة ذي الجلال».

(٣) انظر قائمة مصادر التحقيق.

* خامساً: منهجي في ضبط «تحفة الأطفال» والتعليقِ عليها:

- ١ - ضبط المنظومة كاملة بالشكل وعلامات الترقيم المناسبة.
- ٢ - قُمتُ بجمع أقوال الشراح الخمسة في ضبط ألفاظها واختلاف النسخ والروايات، بالإضافة لتعليقات مُحققِي الشروح والطبعات.
- ٣ - اتبعتُ هنا نحو ما ذكرته آنفاً في منهجي في ضبط المقدمة الجزرية.

* * *

ترجمة^(١) موجزة للجمزوري رحمته الله

هو سليمان بن حسين بن محمد بن شلبي الجمزوري الشهير بالأفندي، الإمام المقرئ الجليل الشافعي، خادم القرآن الكريم، عمدة معلمي الصبيان، وحجة أساتذة تجويد القرآن.

وُلد في ربيع الأول سنة بضع وستين بعد المئة والألف من الهجرة النبوية بطنتدا والمعروفة الآن بطنطا.

تلقى المبادئ العلمية الأساسية ببلده، ثم رحل إلى العلامة شيخ قراء زمانه وعمدة القراء بالجامع الأحمدى العلامة علي بن عمر بن أحمد بن عمر بن ناجي الميهي الكبير الأحمدى الشافعي المتوفى سنة ١٢٠٤هـ، وتلقى عليه القراءات ودقائق التجويد بجانب تلمذته للسيد محمد مجاهد الأحمدى.

وله من المصنفات:

١- تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن.

٢- فتح الأقفال شرح تحفة الأطفال.

٣- نظم كنز المعاني بتحرير حرز الأمانى.

٤- الفتح الرحمانى بشرح كنز المعانى.

٥- منظومة في رواية الإمام ورش.

٦- جامع المسرة في شواهد الشاطبية والذرة.

وفاته: رأيت عامة من ترجم للجمزوري رحمته الله يُنصون على أنه كان حياً سنة

١١٩٨هـ، إلا الشيخ أيمن سعيد حفظه الله فإنه قال ص ٧: «كان حياً عام

١٢١٣هـ»، وعزاه إلى «جامع المسرة في شواهد الشاطبية والذرة» للجمزوري

[مخطوط: ورقة ٧٧]، وكذلك الشيخ إلياس البرماوي حفظه الله في كتابه: إمتاع

(١) هدية العارفين ١/٤٠٥، منحة ذي الجلال ص ٣٨، وغيرهما.

الفضلاء بتراجم القراء ٦٠٢/٢ .

ولكن: قال أبو الوفاء نصرّ الهوريني^(١) في كتابه (المطالع النصرية ص ١٤٠): «... هذا وقد رأيتُ سنة ١٢٢٧هـ - أيام مجاورتي بالمقام الأحمديّ (بطنتدا) - في حاشية شيخنا الجمزوريّ الشهير بالأفنديّ على (تحفة الأطفال) وشرحها له تفصيلاً في (لدى) وهو أنها تُكْتَب بالياء إن كانت بمعنى (في)، وتُكْتَب بالألف إن كانت بمعنى (عند)، وقرّره كذلك في درسه» اهـ.

قلت: يُفهم من هذا أنّ الهورينيّ قد تتلمذ لشيخه الجمزوريّ، وكان حاضراً لأحد دروسه في حدود سنة ١٢٢٧هـ، واللّه أعلم بالصواب.

* * *

(١) تُوْفِّي سنة ١٢٩١هـ، ولا تُعَلَم سنّة ولادته.

منظومة تحفة الأطفال والغلمان
في تجويد القرآن

من نظر الشيخ الملقى

سليمان بن حسين بن محمد الجوزي الشهير بالافندي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ تَحْفَةَ الْأَطْفَالِ وَالْعِلْمَانِ

فِي تَجْوِيدِ الْقُرْآنِ

[مُقَدِّمَةٌ «التَّحْفَةُ»]

- ١ - يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْعُفُورِ دَوْمًا سُلَيْمَانٌ هُوَ الْجَمْزُورِيُّ:
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا
- ٣ - وَبَعْدُ: هَذَا النَّظْمُ لِلْمُرِيدِ فِي: التُّونِ، وَالتَّنْوِينِ، وَالْمُدُودِ
- ٤ - سَمِيئْتُهُ بِ«تَحْفَةِ الْأَطْفَالِ» عَنِ شَيْخِنَا الْمِيهِيِّ ذِي الْكَمَالِ
- ٥ - أَرْجُو بِهِ أَنْ يَنْفَعَ الطُّلَابَا وَالْأَجْرَ وَالْقَبُولَ وَالشُّوَابَا

١- أَحْكَامُ التُّونِ وَالسَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

- ٦ - لِلتُّونِ إِنْ تَسَكَّنَ وَلِلتَّنْوِينِ أَرْبَعُ أَحْكَامٍ، فَخُذْ تَبْيِينِي
- ٧ - فَالْأَوَّلُ: الْإِظْهَارُ قَبْلَ أَحْرَفِ لِلْحَلْقِ سِتُّ رُتَبَتْ فَلْتَعْرِفِ
- ٨ - هَمْزٌ فَهَاءٌ ثُمَّ عَيْنٌ حَاءٌ - مُهْمَلَتَانِ - ثُمَّ عَيْنٌ حَاءٌ
- ٩ - وَالثَّانِ: إِذْغَامٌ بِسِتَّةِ أَتَتْ فِي «يَرْمُلُونَ» عِنْدَهُمْ قَدْ ثَبَّتَتْ
- ١٠ - لَكِنَّهَا قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُدْغَمَا فِيهِ بِعُنَّةٍ بِ«يَنْمُو» عُلِمَا
- ١١ - إِلَّا إِذَا كَانَا بِكَلِمَةٍ فَلَا تُدْغَمُ كَ«دُنْيَا» ثُمَّ «صِنْوَانِ» تَلَا
- ١٢ - وَالثَّانِ: إِذْغَامٌ بِغَيْرِ عُنَّةٍ فِي الْأَلَامِ وَالرَّاءِ ثُمَّ كَرَّرْنَاهُ
- ١٣ - وَالثَّالِثُ: الْإِفْلَابُ عِنْدَ الْبَاءِ مِيمًا بِعُنَّةٍ مَعَ الْإِخْفَاءِ

- ١٤ - وَالرَّابِعُ: الْإِخْفَاءُ عِنْدَ الْفَاضِلِ مِنْ الْحُرُوفِ وَاجِبٌ لِلْفَاضِلِ
 ١٥ - فِي خَمْسَةٍ مِنْ بَعْدِ عَشْرِ، رَمَزُهَا فِي كَلِمٍ هَذَا الْبَيْتِ قَدْ ضَمَّتْهَا:
 ١٦ - «صِفْ دَاثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا دُمٌ طَيِّبًا زِدْ فِي ثَقَى ضَعُ ظَالِمًا»

٢- حُكْمُ النُّونِ وَالْمِيمِ الْمُسَدَّدَتَيْنِ

- ١٧ - وَ عُنَّ مِيمًا ثُمَّ نُونًا شُدَّدَا وَ سَمَّ كُلاَ حَرْفٍ عُنَّةً بَدَا

٣- أَحْكَامُ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- ١٨ - وَالْمِيمُ إِنْ تَسَكُنَ تَجِي قَبْلَ الْهَجَا لَا أَلِفٍ لِيَنَّةٍ لِذِي الْحِجَا
 ١٩ - أَحْكَامُهَا ثَلَاثَةٌ لِمَنْ ضَبَطَ: إِخْفَاءٌ، ادْغَامٌ، وَإِظْهَارٌ، فَقَطْ
 ٢٠ - فَالْأَوَّلُ: الْإِخْفَاءُ عِنْدَ الْبَاءِ وَ سَمَّهِ الشَّفْوِيُّ لِلْقُرَاءِ
 ٢١ - وَالثَّانِي: ادْغَامٌ بِمِثْلِهَا أَتَى وَ سَمَّ ادْغَامًا صَغِيرًا يَا فَتَى
 ٢٢ - وَالثَّلَاثُ: الْإِظْهَارُ فِي الْبَقِيَّةِ مِنْ أَحْرَفٍ وَ سَمَّهَا شَفْوِيَّةٌ
 ٢٣ - وَأَخَذَ لَدَى وَاوٍ وَ فَا أَنْ تَحْتَفِي لِقُرْبِهَا وَالْإِتِّحَادِ فَاعْرِفِ

٤- أَحْكَامُ لَامٍ «أَل» وَ لَامٍ الْفِعْلِ

- ٢٤ - لِإِلَامٍ «أَل» حَالَانِ قَبْلَ الْأَحْرَفِ أُولَاهُمَا: إِظْهَارُهَا، فَلْتَعْرِفِ
 ٢٥ - قَبْلَ أَرْبَعٍ مَعَ عَشْرَةٍ خُذْ عِلْمَهُ مِنْ: «إِبْعِ حَجَّكَ وَ خَفْ عَقِيمَهُ»
 ٢٦ - ثَانِيَهُمَا: ادْغَامُهَا فِي أَرْبَعٍ وَعَشْرَةٍ أَيْضًا، وَرَمَزَهَا فَعِ:
 ٢٧ - «طَبَّ ثُمَّ صِلْ رُحْمًا تَقْرُضِيفٌ ذَانِعِمٌ دَعُ سَوْءَ ظَنِّ زُرِّ شَرِيفًا لِلْكَرَمِ»
 ٢٨ - وَاللَّامُ الْأُولَى سَمَّهَا قَمْرِيَّةٌ وَاللَّامُ الْآخِرَى سَمَّهَا شَمْسِيَّةٌ

٢٩ - وَأَظْهَرَ لَامَ فِعْلٍ مُطْلَقًا فِي نَحْوِ: «قُلْ نَعَمْ» وَ«فُلْنَا» وَ«الْتَقَى»

٥- فِي الْمِثْلِينَ وَالْمُتَقَارِبِينَ وَالْمُتَجَانِسِينَ

- ٣٠ - إِنَّ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَخَارِجِ اتَّفَقَ حَرْفَانِ فَالْمِثْلَانِ فِيهِمَا أَحَقُّ
 ٣١ - وَإِنْ يَكُونَا مَخْرَجًا تَقَارِبًا وَفِي الصِّفَاتِ اخْتَلَفَا يُلَقَّبَا
 ٣٢ - مُقَارِبِينَ، أَوْ يَكُونَا اتَّفَقَا فِي مَخْرَجِ دُونَ الصِّفَاتِ حُقِّقَا
 ٣٣ - بِالْمُتَجَانِسِينَ، ثُمَّ إِنْ سَكَنَ أَوَّلُ كُلِّ فَالصَّغِيرَ سَمَّيْنِ
 ٣٤ - أَوْ حُرَّكَ الْحَرْفَانِ فِي كُلِّ فَقُلْ: كُلُّ كَبِيرٌ، وَأَفْهَمْنَاهُ بِالْمِثْلِ

٦- أَقْسَامُ الْمَدِّ

- ٣٥ - وَالْمَدُّ: أَصْلِيٌّ، وَفَرْعِيٌّ لَهُ وَ سَمٌّ أَوَّلًا طَبِيعِيًّا وَهُوَ:
 ٣٦ - مَا لَا تَوَقَّفَ لَهُ عَلَى سَبَبٍ وَلَا بِدُونِهِ الْحُرُوفُ تُجْتَلَبُ
 ٣٧ - بَلْ أَيْ حَرْفٍ غَيْرِ هَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ جَا بَعْدَ مَدٍّ فَالطَّبِيعِيُّ يَكُونُ
 ٣٨ - وَالْآخَرُ: الْفَرْعِيُّ مَوْقُوفٌ عَلَى سَبَبٍ كَهَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ مُسَجَّلًا
 ٣٩ - حُرُوفُهُ ثَلَاثَةٌ فَعِيهَا مِنْ لَفْظٍ: «وَإِي» وَهِيَ فِي: (نُوحِيهَا)
 ٤٠ - وَالْكَسْرُ قَبْلَ أَلْيَا، وَقَبْلَ الْوَاوِ ضَمٌّ شَرْطًا، وَفَتْحٌ قَبْلَ أَلْفٍ يُلْتَزَمُ
 ٤١ - وَاللَّيْنُ مِنْهَا أَلْيَا وَ وَاوٌ سُكَّنَا

٧- أَحْكَامُ الْمَدِّ [مَعَ الْهَمْزِ وَبِدُونِهِ]

- ٤٢ - لِلْمَدِّ أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ تَدُومُ وَهِيَ: الْوُجُوبُ، وَالْجَوَازُ، وَاللُّزُومُ
 ٤٣ - فَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ هَمْزٌ بَعْدَ مَدٍّ فِي كَلِمَةٍ، وَ ذَا بِمُتَّصِلٍ يُعَدُّ

- ٤٤ - وَجَائِزٌ مَدٌّ وَقَصْرٌ إِنْ فُصِّلَ كُلُّ بِكَلِمَةٍ وَهَذَا الْمُنْفَصِلُ
 ٤٥ - وَمِثْلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقِفَا كَ«تَعْلَمُونَ» «نَسْتَعِينُ»
 ٤٦ - أَوْ قُدِّمَ الْهَمْزُ عَلَى الْمَدِّ وَ ذَا بَدَلُ كَ«آمَنُوا» وَ«إِيمَانًا» خُذَا
 ٤٧ - وَلَازِمٌ إِنْ السُّكُونُ أَصْلًا وَضَلًّا وَ وَقِفَا بَعْدَ مَدِّ طَوَّلًا

٨- أَقْسَامُ الْمَدِّ اللَّازِمِ

- ٤٨ - أَقْسَامُ لَازِمٍ لَدَيْهِمْ أَرْبَعَةٌ وَتِلْكَ: كِلْمِي، وَحَرْفِي مَعَهُ
 ٤٩ - كِلَاهُمَا مُخَفَّفٌ، مُثَقَّلٌ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تُفَصَّلُ
 ٥٠ - فَإِنْ بِكَلِمَةٍ سُكُونٌ اجْتَمَعَ مَعَ حَرْفٍ مَدٌّ فَهُوَ كِلْمِي وَقَعَ
 ٥١ - أَوْ فِي ثَلَاثِي الْحُرُوفِ وَجِدَا وَالْمَدُّ وَسَطُهُ فَحَرْفِي بَدَأَ
 ٥٢ - كِلَاهُمَا مُثَقَّلٌ إِنْ أُدْغِمَا مُخَفَّفٌ كُلُّ إِذَا لَمْ يُدْغَمَا
 ٥٣ - وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلَ السُّورِ وَجُودُهُ، وَفِي ثَمَانٍ أَنْحَصَرَ
 ٥٤ - يَجْمَعُهَا حُرُوفٌ: «كَمْ عَسَلَ نَقْضٌ» وَعَيْنُ ذُو وَجْهَيْنِ، وَالطُّولُ أَحْصُ
 ٥٥ - وَمَا سِوَى الْحَرْفِ الثَّلَاثِي لَا أَلِفٌ فَمَدُّهُ مَدًّا طَبِيعِيًّا أَلِفٌ
 ٥٦ - وَذَلِكَ أَيْضًا فِي فَوَاتِحِ السُّورِ فِي لَفْظٍ: «حَيِّ طَاهِرٍ» قَدْ أَنْحَصَرَ
 ٥٧ - وَيَجْمَعُ الْفَوَاتِحَ الْأَرْبَعُ عَشَرَ: «صِلْهُ سَحِيرًا مَنْ قَطَعَكَ» ذَا اشْتَهَرَ

[خَاتِمَةُ «التَّحْفَةِ»]

- ٥٨ - وَتَمَّ ذَا النَّظْمِ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى تَمَامِهِ بِلَا تَنَاهِي
 ٥٩ - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا عَلَى خِتَامِ الْأَنْبِيَاءِ أَحْمَدًا

٦٠ - وَالْأَلِ وَالصَّحْبِ وَكُلِّ تَابِعِ وَكُلِّ قَارِيٍّ وَكُلِّ سَامِعِ

٦١ - أَبْيَاتُهَا: «نَدُّ بَدَا» لِذِي النُّهَى تَارِيخُهَا: «بُشْرَى لِمَنْ يُتَّقِنُهَا»

* * *

التَّعْلِيقاتُ
عَلَى
تُحْفَةِ الْأَطْفَالِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةٌ «التُّحْفَةُ»]

- ١ - يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةَ^(١) الْغُفُورِ^(٢) دَوْمًا سَلِيمًا^(٣) هُوَ الْجَمْزُورِيُّ^(٤) :
 ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَمَنْ تَلَا
 ٣ - وَبَعْدُ: هَذَا النَّظْمُ لِلْمُرِيدِ فِي: التُّونِ، وَالتَّنْوِينِ، وَالْمُدُودِ^(٥)
 ٤ - سَمِيئْتُهُ بِ«تُحْفَةِ الْأَطْفَالِ» عَنْ شَيْخِنَا الْمِيهِيِّ^(٦) ذِي الْكَمَالِ^(٧)

- (١) قال الميهي ص ١٧: «ولولا كتابة الياء في (راجي) لَجَزَّ تنويته ونصب (رحمة) مفعولاً به» اهـ.
 وقال الضباع ص ٣٣: «و(رحمة) بالجر مضاف إليه» اهـ، ثم نقل عبارة الميهي بنصها.
 إذن لا يجوز نصبه كما في بعض الطبقات.
 (٢) بالجر مضاف إليه، قاله: الميهي، والضباع.
 (٣) بالرفع بدل من «راجي»، قاله: الميهي، والضباع^(١).
 (٤) سُكِّنَتِ الياءُ وَخُفِّقَتِ للضرورة.
 (٥) في الشروح الخمسة: «والمُدُودِ»، وفي بعض الطبقات^(ب): «والمَمْدُودِ».
 (٦) قال د. أشرف طلعت ص ٤٩: «ضُبِطَتِ كلمة (الميهي) بفتح الميم في بعض المتون المطبوعة، وهو خطأ؛ فإنَّ اسم القرية المنسوب إليها: (المِيه) بكسر الميم، وهي بلدة معروفة بجوار مدينة (شبين الكوم) بمحافظة (المنوفية) بمصر، وقد تَوَهَّمَ البعضُ أن أصلها: (المِيه) بياءٍ لِينِيَّةٍ، ثم غَيَّرَ عَوَامُّ المصريين نَطْقَهَا كعادتهم في تغيير حروف اللين كما فعلوا بنحو: (بَيْت) و(بَيْض)، وليس الأمر كذلك، فإنَّ الميم فيها مكسورة بعدها ياءٌ مَدِّيَّةٌ، واللَّه أعلم» اهـ.
 (٧) قال الناظم ص ٤٤: «(ذي الكمال) أي: التمام في الذات والصفات، وسائر الأحوال الظاهرة والباطنة فيما يرجع للخالق والمخلوق» اهـ.
 قلت: ولا يخفى ما فيه من العُلُو، لِذَا تَعَقَّبَهُ حَسَنُ الْوَرَاثِي بتعليق جميل، منه قوله: «هذا لا شك =

(أ) هذا في شرحه، وزاد في حاشيته ص ٣٢: «... أو عطف بيان عليه» اهـ.

(ب) كما عند الضباع ضمن «إتحاف البررة بالمتون العشرة» ص ٣٨٢ .

٥ - أَرْجُو^(١) بِهِ أَنْ يَنْفَعَ الطُّلَابَ^(٢) وَالْأَجْرَ^(٣) وَالْقَبُولَ وَالشَّوَابَا

* * *

- = فيه أنه من العُلُوِّ والإفراطِ في المخلوق، حيث إنَّ الكمال المُطْلَق لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى في الذات والصفات...» اهـ، وقد أجادَ وأفادَ في هذه المسألة، فجزاه الله خيراً.
- (١) من الخطأ كتابتها بالالف الفارقة: «أرجوا» كما يفعل بعضهم؛ فإن هذه الواو من بنية الفعل وليست واو الجماعة.
- (٢) قال الناظم ص ٤٤: «(الطُّلَابُ) - بضم الطاء - جمع (طَالِبٍ)، أو جمع (طَلَّابٍ) - بفتح الطاء - مبالغة في (طَالِبٍ)» اهـ.
- قلت: فَهَمَّ بعضهم من عبارة الناظم أنه يجوز فتحُ الطاءِ في كلمة «الطُّلَابِ» هذه التي في النظم، والحق أنه أراد أن يُبَيِّنَ أن كلمة «الطُّلَابِ» يصح أن تكون جمعاً لأحد هذين المفردين: «طَالِبٍ» و«طَلَّابٍ».
- ونصَّ الميهيي والضباع على ضم الطاء وتشديد اللام.
- (٣) قال الميهيي ص ٢٢: «(والأَجْرَ) بالنصب عطفاً على (ينفع)، ففيه عطف المصدر الصريح على المصدر المؤول» اهـ، وكذا الضباع.
- والمعنى: أرجو نَفْعَ الطُّلَابِ والأَجْرَ.

١ - أَحْكَامُ التَّنْوِينِ وَالسَّكِينَةِ وَالتَّنْوِينِ^(١)

- ٦ - لِلتَّنْوِينِ إِنْ تَسَكَّنَ وَلِلتَّنْوِينِ أَرْبَعُ^(٢) أَحْكَامٍ، فَخُذْ تَبْيِينِي
٧ - فَأَلْأَوْلُ: الْإِظْهَارُ قَبْلَ أَحْرَفِ^(٣) لِلْحَلْقِ سِتُّ^(٤) رُبَّتْ^(٥) فَلْتَعْرِفِ^(٦)

(١) قال مُحَقِّقُ فَتْحِ الْأَقْفَالِ ص ٤٦: «هذا التَّبْوِيبُ مِنَ الْمُؤَلَّفِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ كَمَا فِي الْمَخْطُوطَيْنِ، وَلِأَنَّ الَّذِينَ شَرَحُوا هَذَا النِّظْمَ ذَكَرُوا هَذَا التَّبْوِيبَ . . .» اهـ.

(٢) قال النَّاظِمُ ص ٤٨: «حُذِفَ التَّاءُ مِنْ (أَرْبَعٍ) لِلضَّرُورَةِ» اهـ، وَكَذَا الضَّبَاعُ.

وَقَالَ الْمِيهِيُّ ص ٢٣: «وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّاءِ فِي (أَرْبَعٍ) لِأَنَّ الْمَعْدُودَ مُذَكَّرٌ لَكِنْ حَذَفَهُ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ» اهـ، وَكَذَا دِمَشْقِيَّةُ.

و«أَرْبَعٌ» مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، قَالَهُ: الْمِيهِيُّ، وَالضَّبَاعُ، وَدِمَشْقِيَّةُ.

(٣) فِي فَتْحِ الْأَقْفَالِ (طَ إِحْيَاءٌ) وَالطَّبْعَتَيْنِ الْبَاكِسْتَانِيَّتَيْنِ: «الْأَحْرَفُ» بِالتَّعْرِيفِ، إِلَّا أَنَّ رِوَايَةَ التَّنْكِيرِ أَوْلَى وَأَثْبَتٌ.

(٤) بِالرَّفْعِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ: هِيَ سِتُّ، أَوْ مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَخَبْرُهُ: «لِلْحَلْقِ». أَمَّا الضَّبَاعُ فَإِنَّهُ قَالَ ص ٤٢: «بِالْجَرِّ بَدَلًا مِنْ (أَحْرَفِ)» اهـ، وَأَجَازَ جَرَّهُ أَيْمَنُ سَعِيدٌ وَد. أَشْرَفُ طَلَعَتْ.

وَقَالَ الضَّبَاعُ أَيضًا ص ٤٢: «وَأَصْلُهُ: (سِتَّةٌ)^(١) فَحَذَفَ التَّاءَ لِضَّرُورَةِ النِّظْمِ» اهـ.

(٥) قَالَ الضَّبَاعُ فِي حَاشِيَتِهِ ص ٤٠: «بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ» اهـ.

(٦) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَوْ لِلْفَاعِلِ، قَالَهُ: الْمِيهِيُّ، وَالضَّبَاعُ، وَدِمَشْقِيَّةُ.

وَقَالَ الضَّبَاعُ فِي حَاشِيَتِهِ ص ٤٠: «الْفَاءُ: زَائِدَةٌ لِتَحْسِينِ اللَّفْظِ، وَاللَّامُ: لِأَمْرِ، وَالتَّعْرِيفُ: مَجْزُومٌ بِهَا وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِلرَّوِيِّ، وَهُوَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَي: فَلْتُعْرِفِ السَّتَّةُ بِأَعْدَادِهَا وَأَحْكَامِهَا، أَي: فَلْيُعْرِفْهَا مَنْ أَرَادَهَا، أَوْ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَضَمِيرُهُ لِلْمُرِيدِ الْمُتَقَدِّمِ، وَهَذَا أَوْلَى» اهـ.
* فيجوز:

- «فَلْتُعْرِفِ» بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ.

- «فَلْتُعْرِفِ» بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

- ٨ - هَمَزُ فَهَاءٍ ثُمَّ عَيْنٌ حَاءٍ - مُهَمَّلَتَانِ - ثُمَّ عَيْنٌ حَاءٍ
 ٩ - وَالثَّانِ^(١): إِدْعَامُ بِسْتَةٍ^(٢) أَتَتْ فِي «يَرْمُلُونَ»^(٣) عِنْدَهُمْ قَدْ ثَبَتَتْ
 ١٠ - لَكِنَّهَا قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُدْعَمُ^(٤) فِيهِ بِغُنَّةٍ بِ«يَنُمُو» عُلِمَا^(٥)

(١) بحذف يائه وجوباً للوزن .

(٢) ذَكَرَ لِي بَعْضُ الْأَخْوَةِ الْأَفْضَلِ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يُقْرِئُ بَدَلَ «بِسْتَةٍ»: «بِغُنَّةٍ!»، وَهُوَ - مَعَ كَوْنِهِ مُخَالِفًا لِلرَّوَايَةِ - مُخَالِفٌ لِّلْمَعْنَى؛ فَأَحْرَفَ «يَرْمُلُونَ» مِنْهَا مَا إِدْعَامُهُ بِغَيْرِ غِنَاءٍ وَهَمَّا الرَّاءُ وَاللَّامُ.

(٣) بَضَمَ الْمِيمِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الضَّبَاعُ^(١) وَالطَّهَطَاوِيُّ؛ فَهُوَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ: فَعَلٌ يَفْعُلُ: رَمَلَ يَرْمُلُ. وَلَا يَجُوزُ فِي مِيمٍ مُضَارِعُهُ غَيْرُ الضَّمِّ، وَأَمَّا فَتْحُهَا فَمِنَ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ. قَالَ الطَّهَطَاوِيُّ ص ١٣٤: «بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَضَمِّ الْمِيمِ وَاللَّامِ، وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَفَتْحِ النُّونِ» اهـ، ثُمَّ ذَكَرَ ضَبْطًا آخَرَ وَهُوَ «يُرْمَلُونَ» حَيْثُ قَالَ ص ١٣٤: «... أَوْ بَضَمِ الْيَاءِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ، وَكَسْرِ الْمِيمِ، وَضَمِّ اللَّامِ، وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَفَتْحِ النُّونِ، بِمَعْنَى (يُسْرِعُونَ)؛ لِأَنَّ الرَّمَلَ نَوْعٌ مِنَ الْعَدْوِ، أَي: السَّيْرِ السَّرِيعِ» اهـ.

قُلْتُ: الْمَشْهُورُ فِي ضَبْطِهِ - كَمَا فِي كِتَابِ التَّجْوِيدِ - أَنَّهُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْمِيمِ مِنَ «رَمَلَ» الثَّلَاثِيِّ، أَمَّا ضَبْطُهُ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْمِيمِ فَمِنَ «أَزْمَلَ» الرَّبَاعِيِّ وَلَكِنْ لَيْسَ بِمَعْنَى «يُسْرِعُونَ»؛ فَلَمْ يَرِدْ الْفِعْلُ «أَزْمَلَ» بِمَعْنَى «أَسْرَعَ» أَوْ نَحْوِهِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: «أَزْمَلَ الرَّجُلُ الرَّجْلَ الْحَصِيرَ أَوْ السَّرِيرَ» أَي: زَيَّنَهُ بِالْجَوْهَرِ وَنَحْوِهِ^(ب).

(٤) بِالْأَلْفِ الثَّنِيَّةِ، قَالَهُ: الْمِيهِيُّ، وَالضَّبَاعُ، وَدَمَشْقِيَّةٌ.

وَقَالَ الضَّبَاعُ فِي حَاشِيَتِهِ ص ٤٥: «فَعَلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِثُبُوتِ النُّونِ الْمَحْذُوفَةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَالْأَلْفُ فَاعِلٌ^(ج)، وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الْمَتَنِ:

لَكِنَّهَا قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُدْعَمُ فِيهِ بِغُنَّةٍ بِ«يَنُمُو» «يُعْلَمُ»^(د)

(٥) بِالْإِشْبَاعِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، قَالَهُ: الْمِيهِيُّ، وَالضَّبَاعُ، وَدَمَشْقِيَّةٌ.

وَأَشَارَ سَيِّدُ مَخْتَارِ أَبُو شَادِي ص ١٩ إِلَى أَنَّهُ فِي نُسَخٍ أُخْرَى: «يُدْعَمُ» وَ«عُلِمَ» بِسُكُونِ الْمِيمِ فِيهِمَا، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُوزُونٍ.

(أ) نَصَّ عَلَى ضَمِّهَا فِي شَرْحِهِ ص ٤٦، لَكِنَّهُ قَالَ فِي حَاشِيَتِهِ ص ٤٤: «بِفَتْحِ الْمِيمِ»، وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمُ.

(ب) لِسَانَ الْعَرَبِ/ رَمَلٌ.

(ج) كَذَا فِي الْأَصْلِ!، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْأَلْفَ هُنَا نَائِبٌ فَاعِلٌ؛ لَكُونِ الْفِعْلِ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ.

(د) وَقَدْ يُضْبَطُ بِفَتْحِ الْيَاءِ: «يُعْلَمُ».

- ١١ - إِلَّا إِذَا كَانَا^(١) بِكَلِمَةٍ^(٢) فَلَا تُدْغِمُ^(٣) كَدُنْيَا ثُمَّ «صِنَوَانِ»^(٤) تَلَا
 ١٢ - وَالثَّانِ^(٥): إِدْغَامٌ بِغَيْرِ غُنَّةٍ [فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ]^(٦) ثُمَّ كَرَّرْنَاهُ^(٧) [٨]
 ١٣ - وَالثَّلَاثُ: الْإِقْلَابُ عِنْدَ الْبَاءِ مِيمًا بِغُنَّةٍ مَعَ الْإِخْفَاءِ
 ١٤ - وَالرَّابِعُ: الْإِخْفَاءُ عِنْدَ الْفَاضِلِ

(١) بألف التثنية؛ قال الناظم ص ٥٣: «أي: إلا إذا كان المُدْغَمُ والمُدْغَمُ فيه في كلمة واحدة، ... اه، وبنحوه عند بقية الشُّرَاحِ. ووقع في بعض الطبعات: «كان» بدون ألف التثنية، وهو خطأ لِمَا تَقَدَّمَ.
 (٢) بكسر الكاف وفتحها مع سكون اللام فيهما، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.
 (٣) قال عبدالحكيم بن أبي رَوَّاش ص ١٥: «بفتح الغين المعجمة وكسرها» اه. وضبطها أيمن سعيد بالكسر وقال ص ١٧: «يجوز فيها: تُدْغِمُ» اه.
 وَلَمْ يُشِيرِ الشُّرَاحُ إِلَى ضَبْطِهَا، إِلَّا أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ شَرْحِ الْمَيْهِيِّ أَنَّهَا بِكَسْرِ الْغَيْنِ حَيْثُ قَالَ ص ٢٩: «فلا تُدْغِمُ أنت، بل يجب عليك الإظهار» اه، وكذا الضباع ودمشقية.
 * فعليه:

- إن كان بكسر الغين فسكون الميم على أصله؛ لأنه فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية.
 - وإن كان بفتح الغين فسكون الميم لضرورة الوزن؛ لأنه فعل مضارع مرفوع.

(٤) بالجر عطفاً على «دنيا» المجرور بالكاف.

(٥) بحذف يائه وجوباً للوزن.

(٦) بالقصر وجوباً للوزن.

(٧) بنون التوكيد الثقيلة، وبسكون الهاء للقافية.

(٨) ذكر الميهي ص ٣٠ أنه في بعض النسخ:

وَرَمَزُهُ: «رَلٌ»^(١) فَاتَّقِنْنَهُ

وأشار الضباع إليها ص ٥١.

ولا أدري كيف وَجَدَ الميهيُّ اختلافًا بين النَّسخِ وهو الذي أخذها عن الناظم!، بل لَمْ يُشِيرِ الناظمُ إليها في شرحه وهو الذي اعتمد على شرح الميهيِّ.

(١) لم يضبطها المحقق، وضَبَّطَهَا د. أشرف طلعت بالرفع مع التنوين، وأشار إليها محقق فتح الأفعال لكنه ضبط اللام بفتحة مع التشديد: «رَلٌ».

- ١٥ - فِي خَمْسَةِ مِنْ بَعْدِ عَشْرِ، رَمَزُهَا^(١) فِي كَلِمِ^(٢) هَذَا الْبَيْتِ^(٣) قَدْ ضَمَّتْهَا^(٤) :
١٦ - «صِفْ ذَاتِنَا»^(٥) كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا دُمٌ طَيِّبًا زِدْ فِي تَقَى^(٦) ضَعُ ظَالِمًا



(١) بالرفع على الابتداء.

(٢) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٣) بالجر بدل من محل اسم الإشارة المجرور بالإضافة.

(٤) قال الضباع في حاشيته ص ٤٨: «بتشديد الميم مع الفتح» اهـ.

(٥) قال الضباع في حاشيته ص ٤٩: «بالتنوين وعدمه، بلا مدٍّ، وهو بالمثلثة أوله» اهـ.

(٦) قال الضباع في حاشيته ص ٤٩: «بالتنوين وعدمه» اهـ.

٢- حُكْمُ^(١) النَّوْنِ وَالْمِيمِ الْمُشَدَّدَتَيْنِ

١٧- وَغَنَّ^(٢) مِيمًا^(٣) ثُمَّ نُونًا^(٤) شُدَّدَا^(٥) وَ سَمَّ كَلًّا حَرْفَ غُنَّةٍ بَدَا

* * *

-
- (١) وقع في بعض الطبقات بدل «حكم»: «أحكام»، والصواب أنه بالإفراد كما في الشروح الخمسة، ولأن البيت مُتَضَمَّنٌ لِحُكْمٍ واحد فقط.
- (٢) بضم الغين المعجمة وتشديد النون مع الفتح، فعل أمر، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.
- (٣) بالنصب مفعولٌ ل«غَنَّ»، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.
- (٤) بالنصب عطفٌ على «ميمًا».
- (٥) بالبناء للمجهول، والألف للتثنية عائد على الميم والنون، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

٣- أَحْكَامُ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ

- ١٨ - وَالْمِيمُ^(١) إِنْ تَسْكُنَ تَجِي^(٢) قَبْلَ الْهَجَا^(٣) لَا أَلِفٍ^(٤) لَيْتَةً^(٥) لِذِي الْحَجَا^(٦)
- ١٩ - أَحْكَامُهَا ثَلَاثَةٌ لِمَنْ صَبَطَ: إِخْفَاءٌ، أَدْعَامٌ^(٧)، وَإِظْهَارٌ، فَقَطْ
- ٢٠ - فَأَلَاوُلُ: الْإِخْفَاءُ عِنْدَ^(٨) آبَاءِ وَ سَمِّهِ الشَّفْوِيُّ^(٩) لِلْقُرَاءِ
- ٢١ - وَالثَّانِ^(١٠): إِدْعَامٌ بِمِثْلِهَا أَتَى وَ سَمٌّ^(١١) إِدْعَامًا صَغِيرًا يَا فَتَى
- ٢٢ - وَالثَّلَاثُ: الْإِظْهَارُ فِي الْبَقِيَّةِ مِنْ أَحْرَفٍ وَ سَمَّهَا شَفْوِيَّةٌ^(١٢)

(١) مبتدأ، قاله: الميهي، والضباع.

(٢) بالهمز الساكن وتزكّه، قاله: الميهي، والضباع.

فيقال: «تجى» و«تجي»، وتعاقت طبعات التحفة عليهما وكلاهما موزون، ولا يصح قول حسن الوراق عن الهمزة: «ولو أثبتناها لأنكسر البيت» اهـ.

(٣) بالقصر وجوباً للوزن.

(٤) قال الضباع في حاشيته ص ٥٤: «(لا) نافية بمعنى (غير)، و(ألف) مجرور بإضافة (لا) إليه؛ لأنه اسمٌ في تلك الحالة» اهـ.

ونصّ دمشقية ص ٤٢ على أن «لا» هنا بمعنى «غير».

(٥) بالجر نعتاً لـ«ألف».

(٦) بكسر الحاء كما نصّ عليه الشُّراح.

(٧) بالنقل والاكْتفاء بحركة نون التنوين عن همزة الوصل، فينطق هكذا: إِخْفَاءٌ نَدْعَامٌ.

(٨) قال عبدالحكيم بن أبي رَواش ص ١٧: «وفي بعض النسخ: (قَبْلَ) بدلاً من (عِنْدَ)» اهـ، وكذا أيمن سعيد، وتعاقت الشروح والطبعات عليهما، وأكثرهم يُثبت: «عِنْدَ».

(٩) بسكون الفاء وجوباً للوزن.

(١٠) بحذف يائه وجوباً للوزن.

(١١) أشار سيّد مختار أبو شادي ص ٢١ إلى أنه في نسخٍ أخرى: «وَسَمِّهِ أَدْعَامًا»، بزيادة هاء الضمير ووصل الهمزة، وهو موزونٌ إلا أنني لم أجدها فيما سواه من الشروح والطبعات.

(١٢) بسكون الفاء وجوباً للوزن.

٢٣ - وَأَحْذَرُ لَدَى^(١) وَأَوْ وَفَا^(٢) أَنْ^(٣) تَحْتَفِي لِقُرْبِهَا وَالْإِتِّحَادِ^(٤) فَأَعْرِفِ

* * *

(١) للميهي رأي في رسم الألف في «لدى» التي في النظم حيث يقول ص ٤٢: «لَذَا) تُرْسَمُ بِالْأَلْفِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (عِنْدَ) كَمَا هُنَا، فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (فِي) كَالَّذِي طَه) كُتِبَتْ بِالْيَاءِ» اهـ، وتبعه الضباع ودمشقية.

قلت: ليس بمشهور عند أهل الصنعة كتابتها بالألف، وسأترك التعليق لأبي الوفاء نصر الهوريني (ت: ١٢٩١هـ) حيث قال في كتابه النافع في قواعد الإملاء (المطالع النصرية ص ١٤٠):

«... هذا وقد رأيت سنة ١٢٢٧هـ أيام مجاورتي بالمقام الأحمدي بطنتدا في حاشية شيخنا الجمزوري^(١) الشهير بالأفندي على (تحفة الأطفال) وشرحها له تفصيلاً في (لدى) وهو أنها تُكْتَبُ بِالْيَاءِ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (فِي)، وَتُكْتَبُ بِالْأَلْفِ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (عِنْدَ)، وَقَرَّرَهُ كَذَلِكَ فِي دَرْسِهِ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا التَّفْصِيلَ لغيره فيما اطلعت عليه من كتب الفن، مع أنهم قالوا إن (لدى) مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْنَى (عِنْدَ)، ثُمَّ رَأَيْتُ السَّجَاعِيَّ عَلَى ابْنِ عَقِيلٍ فِي بَابِ الْعِدَدِ عِنْدَ قَوْلِ الْخُلَاصَةِ: وَقُلْ لَدَى التَّائِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ

نَقَلَ عَنْ أَسَاتِذِهِ الْمَلُوءِيِّ التَّفْصِيلَ الْمَذْكُورَ» اهـ.

(٢) بالقصر وجوباً للوزن.

(٣) بفتح همزة «أَنْ»، نَصَّ عَلَيْهِ: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٤) بالتعريف عند أكثرهم، وعند بعضهم بلام الجر منكراً: «وَالْإِتِّحَادِ».

قال الضباع عن رواية التعريف ص ٧٢: «بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى (قُرْبِهَا)» اهـ.

(أ) لم يذكر الناظم هذا التفصيل في شرحه الذي بين يدي، إنما ذكَّره الميهي.

٤- أَحْكَامُ^(١) لَامِ «أَل» وَوَلَامِ الْفِعْلِ

- ٢٤ - لِوَلَامِ «أَل» حَالَانِ قَبْلَ الْأَحْرَفِ أَوْلَاهُمَا: إِظْهَارُهَا، فَلْتَعْرِفِ^(٢)
- ٢٥ - قَبْلَ أَرْبَعٍ^(٣) مَعَ^(٤) عَشْرَةٍ^(٥) خُذْ عِلْمَهُ مِنْ: «إِبْغِ^(٦) حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيمَهُ»

(١) في أكثر الشروح والطبعات: «حُكْمُ» بالإنفراد، والصواب أنه بالجمع «أحكام» كما في شرح الناظم، ولقول الضباع في شرحه ص ٧٣: «جَمَعَ الْأَحْكَامَ؛ بِالنَّظْرِ لِذِكْرِ حُكْمِ (لام الفعل) مَعَ حُكْمِي (لام أل)» اهـ.

(٢) بالتاء الفوقية مبنياً للمعلوم كما في شرح الناظم، وقال الطهطاوي ص ١٤٣: «أي: فلتكن على معرفة من هذه الحال» اهـ.

أما الميهي فإنه قال ص ٤٣: «بالياء التحتية مبنياً للمجهول» اهـ، وكذا الضباع، فضبطه عندهما: «فَلْيُعْرِفِ».

أما دمشقية فضبطه مُحَقَّقُهُ كَالْآتِي: «فَلْتَعْرِفِ»، ولا أَظُنُّ الشارحَ أَرَادَ هَذَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ ص ٤٥: «وَفِي نَسَخَةٍ بِالتَّاءِ، وَضَمِيرُهَا يَعُودُ عَلَى اللَّامِ» اهـ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُثَبَّتَ عِنْدَهُ هُوَ رَوَايَةُ الْيَاءِ. وَأَثَبَتْ أَيْمَنُ سَعِيدٌ: «فَلْتَعْرِفِ»، وَقَالَ فِي الْحَاشِيَةِ ص ٢٠: «يَجُوزُ فِيهَا: فَلْتُعْرِفِ، فَلْيُعْرِفِ، فَلْيُعْرِفِ» اهـ.

(٣) بوصل الهمزة وجوباً للوزن.

(٤) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٥) انظر كلام الضباع في التعليق على «وعشرة» في البيت الآتي.

(٦) بَقَطْعِ الْهَمْزَةِ^(١) عَلَى نِيَةِ الْإِبْتِدَاءِ؛ لِتَصِحَّ أَنْ تَكُونَ فِي تَعْدَادِ الْحُرُوفِ الْقَمَرِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْمِيهِيُّ قَدْ نَصَّ عَلَى كَسْرِ النُّونِ: «مِنْ أِبْغِ».

قال دمشقية ص ٤٦: «وَنُونُ (مِنْ) يَصِحُّ فِيهَا الْإِسْكَانُ وَقَطْعُ الْهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، أَوْ بِتَحْرِيكِهَا بِالْفَتْحِ وَنَقْلَ حَرَكَةِ هَمْزَةِ (ابغ) إِلَيْهَا» اهـ.

* فيجوز فيها:

=

- مِنْ إِبْغِ.

(أ) كما فعل عبدالحكيم بن أبي رواش، وأيمن سعيد، ود. أشرف طلعت.

- ٢٦ - ثَانِيهِمَا: إِذْعَامُهَا فِي أَرْبَعٍ (١) وَعَشْرَةٍ (٢) أَيضاً، وَرَمَزَهَا (٣) فَعِ:
 ٢٧ - «طَبَّ ثُمَّ صِلَ رُحْمًا» (٤) نَفَزَ ضَيْفٌ ذَا نَعَمٍ (٥) دَعَّ سُوءٌ ظَنَّ زُرَّ شَرِيفًا لِلْكَرَمِ
 ٢٨ - وَاللَّامُ (٦) الْأُولَى (٧) سَمَّهَا قَمْرِيَّةً (٨)

= - مِنْ أُنْعِ .

ووقع في بعض الطبقات: «مِنْ أُنْعِ» بفتح الهمزة، ولا يصح.

(١) قال الميهي ص ٤٤: «بدون تنوين بِنَيْتِ الْوَقْفِ» اهـ.

وقال الضباع ص ٧٥: «بدون تنوين؛ لِئُنَّاسِبَ قَوْلَهُ: (فَعِ الْآتِي) اهـ.

وأشار دمشقية إلى عدم التنوين.

(٢) قال الضباع ص ٧٥: «بسكون الشين للوزن، وبكسر التاء» اهـ.

(٣) بالنصب مفعولٌ مقدّمٌ لقوله: «فَعِ» (١)، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٤) قال الضباع في حاشيته ص ٦٣: «بضم الراء وسكون الحاء، مفعول لأجله» اهـ.

وقال أيمن سعيد ص ٢١: «يجوز فيها: رَحْمًا» اهـ، بفتح الراء.

ويرى د. أشرف طلعت ص ٥٤ أن الأُولَى ضبطها بالفتح.

ووقع في بعض الطبقات: «رَحْمًا» بتحريك الحاء، وهو غير موزون.

(٥) قال الضباع في حاشيته ص ٦٣: «بكسر النون جمع (نَعْمَةً) بكسرها» اهـ، وهو كذلك في عامة

الشروح والطبقات.

وذكر جمال القرش أنه في نسخة «نَعْمٌ» بفتح النون (ب)، وقال ص ١٢: «أي: إذا نَزَلَتْ ضَيْفًا

فَأَنْزَلُ عَلَى صَاحِبِ نَعْمٍ، وهي الإبل» اهـ.

(٦) قال دمشقية ص ٤٦: «بالنصب على الاشتغال» اهـ.

(٧) قال الناظم ص ٦٨: «وَتُقْرَأُ: (الأولى) و(الأخرى) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها» اهـ، وكذا

بقية الشُّرَاحِ.

(٨) بسكون الميم وجوباً للوزن.

(أ) كتبها محقق شرح الميهي: «فهي»!، وهو تصحيف.

(ب) وهو كذلك في الطبعة الباكستانية الأولى.

٢٨ - وَاللَّامُ (١) الْأُخْرَى (٢) سَمَّهَا شَمْسِيَّةً

٢٩ - وَأَظْهَرَ (٣) لَامٌ فِعْلٌ مُطْلَقًا فِي نَحْوِ: «قُلْ نَعَمْ» وَ«قُلْنَا» وَ«التَّقَى»

* * *

(١) قال دمشقية ص ٤٧: «بالنصب كسابقَتِهَا» اهـ.

(٢) راجع التعليق على «الأولى» التي في الصدر.

(٣) بنون التوكيد الثقيلة.

٥- في المثلين والمتقارين والمتجانسين

- ٣٠ - إِنْ فِي الصِّفَاتِ وَالْمَخَارِجِ اتَّفَقَ حَرْفَانِ فَالْمِثْلَانِ فِيهِمَا أَحَقُّ
 ٣١ - وَإِنْ يَكُونَا مَخْرَجًا تَقَارَبَا وَفِي الصِّفَاتِ اخْتَلَفَا يُلَقَّبَا
 ٣٢ - مُقَارِبَيْنِ^(١)، أَوْ يَكُونَا اتَّفَقَا فِي مَخْرَجٍ ذُونَ الصِّفَاتِ حَقَّقَا^(٢)
 ٣٣ - بِالْمُتَجَانِسِينَ، ثُمَّ إِنْ سَكَنَ أَوَّلُ^(٣) كُلِّ فَالصَّغِيرُ^(٤) سَمِينٌ
 ٣٤ - أَوْ حُرَّكَ الْحَرْفَانِ فِي كُلِّ فَقُلْ: كُلُّ كَبِيرٌ، وَأَفْهَمْنُهُ^(٥) بِالْمِثْلِ^(٦)



- (١) قال الضبياع ص ٨٢: «حُذفت التاء^(١) في النظم لضرورته» اهـ.
 وعند الميهي والطهطاوي ودمشقية: «مُتَقَارِبَيْنِ» بسكون التاء وجوباً للوزن.
 ففيه صورتان: «مُقَارِبَيْنِ» و«مُتَقَارِبَيْنِ».
 أما «مُتَقَارِبَيْنِ» - بتحريك التاء - فغيرٌ موزون.
 (٢) قال الضبياع ص ٨٣ - ٨٤: «تصح قراءته بفتح الحاء على أنه فعلٌ أمرٌ وألفُه مُبَدَلَةٌ مِنْ نون التوكيد
 لِيَنِّيَّةِ الوقف، وبضمها على أنه ماضٍ للمجهول وألفُه للتثنية عائدٌ على الحرفين الملتقيين» اهـ.
 * فيجوز:
 - «حَقَّقَا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول.
 - «حَقَّقَا»: فعل أمر.
 (٣) بالرفع فاعل «سكن».
 (٤) قال الضبياع ص ٨٤: «بالغين المعجمة ونصب الراء» اهـ.
 (٥) بنون التوكيد الخفيفة.
 (٦) قال الناظم ص ٧١: «بضم الميم والمثلثة: جمعُ (مِثَال)» اهـ، وكذا بقية الشُّرَاحِ.

(أ) أثبت مُحَقِّقُهُ التاء خلافاً لِمَا نَصَّ عليه الشارح!.

٦- أَقْسَامُ الْمَدِّ

- ٣٥ - وَالْمَدُّ: أَصْلِيٌّ، وَفَرْعِيٌّ لَهُ وَ سَمٌّ أَوْ لَا^(١) طَبِيعِيًّا وَهُوَ^(٢):
 ٣٦ - مَا لَا تَوَقَّفُ^(٣) لَهُ عَلَى سَبَبٍ وَلَا يَدُونِهِ^(٤) الْحُرُوفُ تُجْتَلَبُ^(٥)
 ٣٧ - بَلْ أَيُّ^(٦) حَرْفٍ غَيْرِ^(٧) هَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ جَا^(٨) بَعْدَ مَدٍّ فَالطَّبِيعِيُّ^(٩) يَكُونُ^(١٠)

(١) قال الضباع في حاشيته ص ٧٤: «مفعول (سَمٌّ) أي: الأول منها، ولا يصح جعله ظرفاً ل(سَمٌّ)» اهـ.

(٢) بضم الهاء وسكون الواو.

(٣) بفتح المُنْتَأة فوق والواو، وتشديد القاف المضمومة، وضم الفاء مُتَوْنًا، قاله: الميهي، والضباع.

(٤) الباء: حرف جر، و(دُونِهِ): اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والهاء: مضاف إليه.

أما الميهي فقد أبقاه مبنياً حيث قال ص ٥٢: «ينصب (دون) على الظرفية لأنها لا تخرج عنها إلا للجر ب(من) عند غير الأخفش، والجرُّ بسائر الحروف عنده» اهـ.
 فضبطه عند الميهي: «ولا يَدُونُهُ».

(٥) قال الضباع في حاشيته ص ٧٤: «بضم التاء المُنْتَأة فوق، وسكون الجيم^(١)، وفتح المُنْتَأة فوق، وباللام والباء^(ب) الموحدة مبنياً للمجهول، و(الحروف): نائب فاعل مقدّم عليه» اهـ.

(٦) بالرفع على الابتداء.

(٧) قال الميهي ص ٥٢: «بالرفع نعت ل(أَيُّ)، وبالجر نعت ل(حرف)» اهـ، وكذا الضباع في حاشيته^(ج).

(٨) بالقصر وجوباً للوزن.

(٩) بالنصب خبر «يكون» مقدم، نصّ عليه: الميهي، والضباع، ودمشقية.

وأجاز رَفَعُهُ د. أشرف طلعت، وعزاه الوراقِيُّ إلى بعض النسخ، وهو كذلك في بعض الطبعات.

(١٠) قال الميهي ص ٥٣: «وفي البيت: التذييل، وهو بزيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع، =

(أ) في الأصل: «الميم»، وهو تصحيف.

(ب) في الأصل: «والياء»، وهو تصحيف أيضاً.

(ج) قال الضباع في شرحه ص ٩٠: «بالجر نعتاً ل(حرف)، وبالنصب نعتاً ل(أَيُّ)» اهـ.

قلت: يصح نصبه على الاستثناء، أما إن كان نعتاً ل(أَيُّ) فإنه لا يكون إلا بالرفع، ولعله سبق قلم منه كحذفه.

٣٨ - وَالْآخَرُ: الْفَرْعِيُّ مَوْقُوفٌ عَلَيَّ سَبَبٌ (١) كَهَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ مُسْجَلًا (٢)

٣٩ - حُرُوفُهُ (٣) ثَلَاثَةٌ فَعِيهَا (٤)

= وهو شاذ في الرجز، خصوصاً في المجزوء؛ لأنه لا يَطَّرِدُ دخوله بكثرة إلا في مجزوء البسيط والكامل «اه»، وكذا الضباع في حاشيته.

قلت: من المعلوم في علم العروض أن عللّ الزيادة - التي منها التذييل - تختص بالدخول على المجزوء من البحور دون التامّ منها، ومن المعلوم أيضاً أن التذييل لا يدخل سوى ثلاثة أبحر وهي: البسيط، والكامل، والمتدارك.

فشدّوذه هنا في النظم جاء من وجهين:

- دخوله على الرجز وهو ليس من الأبحر الثلاثة.

- دخوله على التامّ منه دون مجزؤه.

ولا يجوز تحريك النون في «سكون» و«يكون» كما وقع في بعض الطبعات؛ فإنه - فوق شدّوذه - يَلْزَمُ منه اختلاف حركة النونين: «سكون» «يكون».

(١) قال الناظم ص ٧٤: «و(سَبَبٌ) بسكون الباء الثانية للضرورة» اه، وكذا الشُّرَاح.

(٢) ذَكَرَ الشمراني في جامعه ص ١٦١ أنه في نسخة: «مُطْلَقًا» بدل «مُسْجَلًا»، ولم أجد لفظ «مُطْلَقًا» فيما بين يدي من الشروح والطبعات، بل إن معظم الشُّرَاحِ فَسَّرُوا «مُسْجَلًا» بقولهم: «أي: مطلقاً»، ثم إن رَوِيَّ صدره لأمّ وليست بقاف.

(٣) وقع في بعض الطبعات: «حروفها»، والصواب أنه «حروفه» لِعَوْدِ الضميرِ على «المَدِّ» وهو مذكور.

(٤) قال الميهي ص ٥٤: «بالفاء، والعين المهملة، وإثبات الياء للإشباع أو على لغةٍ مَنْ يكتفي في جزم

المضارع بحذف الضم المقدر^(١) إذ الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، أي: احقظها، ويجوز

جَعْلُهَا ياء [النفي]^(ب) المؤنثة المخاطبة، فيكون الأمر مبنياً على حذف النون وهو فاعل نحو:

﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]، فيوافق المشهور «اه»، وبنحوه الضباع في حاشيته.

(أ) من ذلك قول الشاعر الجاهلي قيس بن زهير العبسي [الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْوِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونٌ بِنِي زِيَادِ

انظر: كتاب سيبويه ٣/٣١٦، وأسرار العربية / ١٠٣.

(ب) كذا في الأصل!.

- ٣٩ - ... من لَفْظٍ: «وَايٍ»^(١) وَهِيَ^(٢) فِي: (تَوْحِيهَا)
- ٤٠ - وَالْكَسْرُ قَبْلَ أَلْيَا^(٣)، وَقَبْلَ الْوَاوِ ضَمٌّ^(٤) شَرَطٌ، وَفَتْحٌ قَبْلَ أَلْفٍ^(٥) يُلْتَزَمُ^(٦)
- ٤١ - وَاللَّيْنُ^(٧) مِنْهَا أَلْيَا^(٨) وَوَاوٍ سَكَّنَا^(٩) إِنْ أَنْفِتَاحٌ قَبْلَ كُلِّ أُعْلِنَا^(١٠)



- (١) نَصٌّ عَلَى تَنْوِينِهِ: المِيهِي، والضباع، ودمشقية.
- (٢) بسكون الهاء وجوباً للوزن.
- (٣) بالقصر وجوباً للوزن.
- (٤) بفتح الضاد المعجمة، مبتدأ مؤخر وسُكِّنَتْ ميمُه للوزن، ولا يصح ضبطه بضم الضاد كما وقع في بعض الطبقات.
- (٥) بسكون اللام وجوباً للوزن.
- (٦) قال الضباع ص ٩٣: «بالبناء للمجهول» اهـ.
- وفي فتح الأفعال (ط إحياء): «مُلْتَزَمٌ»، وهناك إشارة إليها في الطبعة الباكستانية الأولى.
- (٧) قال الناظم ص ٧٥: «(اللَّيْنُ) بفتح اللام إن لم يُضَفَّ [إليه]^(أ) كما هنا، وبكسرهما إن أُضِيفَ» اهـ، وكذا الميهي، والطهطاوي.
- أما الضباع فقال ص ٩٣: «بكسر اللام، أي: وحرفا اللَّيْنِ» اهـ.
- قلت: يجوز الوجهان في لامي، ولا مُسَوِّغٌ للتفريق بين المَوْضِعَيْنِ، واللَّهُ أعلم.
- (٨) بالقصر وجوباً للوزن.
- (٩) أجاز د. أشرف طلعت وأيمن سعيد فتح السين والكاف المخففة: «سَكَّنَا».
- (١٠) بضم الهمزة، أي: أَظْهَرَ، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.
- وفي فتح الأفعال (ط إحياء): «أمكنا»، وهناك إشارة إليها في الطبعة الباكستانية الأولى.

(أ) زيادة من شرح الميهي ليستقيم المعنى.

٧- أَحْكَامُ الْمَدِّ [مَعَ الْهَمْزِ وَبِدُونِهِ] (١)

- ٤٢ - لِلْمَدِّ أَحْكَامٌ ثَلَاثَةٌ تَدْوِمٌ (٢) وَهِيَ (٣): الْوُجُوبُ، وَالْجَوَازُ، وَاللُّزُومُ
 ٤٣ - فَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ هَمْزٌ بَعْدَ مَدٍّ فِي كَلِمَةٍ (٤)، وَذَا بِمُتَّصِلٍ (٥) يُعَدُّ (٦)
 ٤٤ - وَجَائِزٌ مَدٌّ وَقَصْرٌ إِنْ فَصِلَ (٧) كُلُّ (٨) بِكَلِمَةٍ (٩) وَهَذَا الْمُنْفَصِلُ
 ٤٥ - وَمِثْلُ ذَا إِنْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفَا كَ«تَعْلَمُونَ» «نَسْتَعِينُ»
 ٤٦ - أَوْ قُدِّمَ الْهَمْزُ عَلَى الْمَدِّ وَذَا بَدَلٌ (١٠)

(١) ما بين المعقوفين مُثَبَّتٌ في شرح الناظم (١) وطبعة أيمن سعيد، وقال الضباع في حاشيته ص ٧٩: «قوله: (أحكام المد) أي: مع الهمز ودونه» اهـ.

(٢) قال الميحي ص ٥٧: «وفي البيت التذييل السابق (ب) إن قُرئ (تدوم) و(اللزوم) بسكون الميم، وإن قُرئ بإشباع ضمتهما ففيه الترفيل وهو زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع، وهو شاذ في الرجز، خصوصاً غير المجزوء منه؛ لأنه لا يَطْرُدُ بكثرة إلا في مجزوء الكامل» اهـ، وبنحوه الضباع في حاشيته.

وقال الضباع ص ٩٤: «و(تدوم) و(اللزوم) يُقْرَأَانِ في البيت بسكون الميم، ففيه التذييل» اهـ.

(٣) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٤) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما، قاله: الميحي، والضباع، ودمشقية.

(٥) بسكون اللام للضرورة، قاله الناظم وغيره، ويستقيم الوزن أيضاً بإسكان الصاد مع تنوين اللام: «بِمُتَّصِلٍ».

(٦) بالْمُثَنَّةِ تحثُ مضمومةً، قاله: الناظم، والميحي، والضباع، وزاد الأخيران: «وفتح العين المهملة».

(٧) قال الضباع في حاشيته ص ٨٢: «بضم الفاء وكسر الصاد مبنياً للمجهول» اهـ.

(٨) بالرفع نائب فاعل.

(٩) بفتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما، كالتي في البيت السابق.

(١٠) قال الناظم ص ٧٩: «و(بَدَلٌ) في النظم بالسكون لأجل الضرورة» اهـ.

(أ) وفي فتح الأفعال (ط إحياء): «أحكام المدِّ مع الهزمة».

(ب) يشير إلى وقوعه أنفأ في البيت ٣٧ .

٤٦ - كَ «آمَنُوا»^(١) وَ «إِيمَانًا»^(٢) حَذَا^(٣)

٤٧ - وَلَا زِمَ إِنْ^(٤) أَلْسُكُونُ أَصْلًا^(٥) وَصَلًّا وَ وَقَفًّا بَعْدَ مَدِّ طَوْلًا^(٦)



= أما الميهي فقال ص ٦٠ - ٦١: «بسكون اللام تخفيفاً إن فتحت الدال، وبضمها منونة إن سكنت» اهـ.

وقال الضباع ص ١٠٥: «بإسكان الدال ورفع اللام منونة، أو بفتح الدال وإسكان اللام لضرورة الوزن» اهـ.

فيجوز: «بَدَلُ» و«بَدَلٌ».

(١) قال حسن الوراقي: «البعض يقول: (كآمنوا) بفتح الميم على أنه فعلٌ ماضٍ، وهذا الأشهر، والبعض الآخر يقول: (كآمنوا) بكسر الميم على أنه فعل أمر، وكلاهما في القرآن» اهـ.

(٢) بنصبه حكاية لقوله تعالى: ﴿زَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، قاله: الميهي، والضباع.

(٣) بإبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٤) في الطبعة الباكستانية الأولى: «إِذَا» بدل «إِنْ».

(٥) بضم الهمزة وتشديد الصاد مكسورة، قاله: الميهي، والضباع، ودمشقية.

(٦) قال الضباع ص ١٠٧: «بالبناء للمجهول، وألفه للإطلاق» اهـ.

٨- أَقْسَامُ الْمَدِّ اللَّازِمِ

- ٤٨ - أَقْسَامُ لَازِمٍ لَدَيْهِمْ أَرْبَعَةٌ وَتِلْكَ: كِلْمِي^(١)، وَحَرْفِي مَعَهُ
- ٤٩ - كِلَاهُمَا مُخَفَّفٌ، مُثَقَّلٌ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ تُفْصَلُ
- ٥٠ - فَإِنْ بِكَلِمَةٍ^(٢) سُكُونٌ اجْتَمَعَ مَعَ^(٣) حَرْفٍ مَدٌّ فَهُوَ^(٤) كِلْمِي^(٥) وَقَعَ
- ٥١ - أَوْ فِي ثَلَاثِي الْحُرُوفِ وَجِدَا وَالْمَدُّ وَسَطُهُ^(٦) فَحَرْفِي بَدَا
- ٥٢ - كِلَاهُمَا مُثَقَّلٌ إِنْ أُدْغِمَا مُخَفَّفٌ كُلٌّ إِذَا لَمْ يُدْغَمَا
- ٥٣ - [وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلَ السُّورِ وَجُودُهُ]^(٧)، وَفِي ثَمَانٍ أَنْحَصَرَ

(١) بفتح الكاف وكسرهما مع سكون اللام فيهما، قاله: الميهي، والضباع.

(٢) بفتح الكاف وكسرهما مع سكون اللام فيهما.

(٣) بسكون العين وجوباً للوزن.

(٤) بسكون الهاء وجوباً للوزن.

(٥) بفتح الكاف وكسرهما مع سكون اللام فيهما، كما مرَّ مِراراً.

(٦) قال الضباع في حاشيته ص ٨٨: «بالنصب على الحال، أو خبرٌ [كان]^(١) المحذوفة، أي: وكان المدُّ وَسَطُهُ» اهـ.

وأجاز رَفَعَهُ د. أشرف طلعت ص ٥٨ وأيمن سعيد ص ٢٦ ومحققُ فتح الأقفال ص ٨١، وقال الأخيرُ: «الضم على أنه خبرٌ للمبتدأ: المدُّ» اهـ.

فيجوز: «وَسَطُهُ» و«سَطُهُ»، أما السين فساكنة وجوباً للوزن.

(٧) قال الضباع في حاشيته ص ٩٠: «(واللازم) مبتدأ أول، و(الحرفي) نعتُه، و(وجوده) مبتدأ ثان خبره محذوف، أي: كائنٌ، و(أول) منصوب بنزع الخافض، وهو ظرف (لوجوده)، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبرٌ عن الأول، والتقدير: واللازم الحرفي وجوده كائنٌ في أول السور» اهـ.

(١) في الأصل: «الكاف»، وهو تصحيف.

- ٥٤ - يَجْمَعُهَا حُرُوفٌ: «كَمْ عَسَلٌ»^(١) نَقَضَ «وَعَيْنٌ»^(٢) ذُو وَجْهَيْنِ، وَالطُّولُ أَحْصُ»^(٣)
- ٥٥ - وَمَا سِوَى الْحَرْفِ الثَّلَاثِيِّ^(٤) لَا أَلِفٌ فَمَدُّهُ مَدًّا طَبِيعِيًّا^(٥) أَلِفٌ^(٦)
- ٥٦ - وَذَلِكَ أَيْضاً فِي فَوَاتِحِ السُّورِ [فِي لَفْظٍ: «حَيَّ طَاهِرٍ»^(٧) قَدْ أَنْحَصَرَ]^(٨)
- ٥٧ - وَيَجْمَعُ الْفَوَاتِحَ الْأَرْبَعَ عَشَرَ^(٩): «صِلْهُ سُحَيْرًا»^(١٠) مَنْ قَطَعَكَ^(١١) «ذَا أَشْتَهَرَ

(١) بسكون اللام وجوباً للوزن.

وَضُبُّهُ فِي الطَّبَعَةِ الْبَاكِسْتَانِيَّةِ الثَّانِيَةِ: «عَسَلٍ» بِسُكُونِ السِّينِ لِلْوِزْنِ وَبِالتَّنْوِينِ.

(٢) بدون تنوين للوزن.

(٣) فِي عَجَزِ هَذَا الْبَيْتِ رَوَايَتَانِ أُخْرَيَانِ ذَكَرَهُمَا الضَّبَاعُ:

- إِحْدَاهُمَا فِي شَرْحِهِ حَيْثُ قَالَ ص ١١٥: «وَفِي نَسْخَةِ لِلنَّاطِمِ بَدَلَ الشُّطْرِ الْمَذْكُورِ:

... .. وَعَيْنٌ ثَلُثٌ، لَكِنِ الطُّولُ أَحْصُ»^(١)

- وَالْأُخْرَى فِي حَاشِيَتِهِ حَيْثُ قَالَ ص ٩٠: «وَفِي بَعْضِ النَّسْخِ:

... .. وَأَمَدُّذٌ وَوَسَطُ عَيْنٍ، وَالْمَدُّ أَحْصُ

(٤) بسكون الياء وجوباً للوزن.

(٥) أَجَازُ د. أَشْرَفُ طَلَعَتْ ص ٥٩ رَفَعَهُمَا: «مَدُّ طَبِيعِيٌّ».

(٦) يَضُمُّ الْهَمْزَةَ، أَي: عَهْدٌ، قَالَهُ: الْمِيهِي، وَالضَّبَاعُ، وَدَمَشْقِيَّةٌ.

وَقَالَ الْمِيهِي ص ٦٦: «وَبَيْنَ (أَلِفٌ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَ(أَلِفٌ) بِضَمِّهَا الْجِنَاسُ الْمُحَرَّفُ» (ب) اهـ.

(٧) يَرْفَعُهُمَا عِنْدَ الشُّمْرَانِيِّ: «حَيَّ طَاهِرٌ».

(٨) قَالَ الضَّبَاعُ فِي حَاشِيَتِهِ عَنِ عَجَزِ هَذَا الْبَيْتِ ص ٩٢: «فِي بَعْضِ النَّسْخِ بَدَلَ هَذَا الشُّطْرِ:

... .. حَمْسُ حُرُوفٍ رَمَزُهَا: «حَيَّ طَهَّرٌ»

(٩) قَالَ الْمِيهِي ص ٦٧: «بِإِدْغَامِ الْعَيْنِ فِي الْعَيْنِ» اهـ، وَكَذَا الضَّبَاعُ وَدَمَشْقِيَّةٌ.

وَقَالَ الطَّهْطَاطِيُّ ص ١٦٠: «يُقْرَأُ بِسُكُونِ عَيْنِ (الْأَرْبَعِ)، وَسُكُونِ رَاءِ (عَشْرٍ)» اهـ.

فِيُنَطَّقُ هَكَذَا: الْأَرْبَعَشْرُ.

(١٠) قَالَ الضَّبَاعُ فِي حَاشِيَتِهِ ص ٩٣: «تَصْغِيرِ (سَحْرٍ)، وَهُوَ ظَرْفٌ» اهـ.

(١١) بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ وَجُوباً لِلْوِزْنِ، وَكَانَ حَقُّهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ.

(أ) أَشَارَ الشُّمْرَانِيُّ ص ١٦٢ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِلَّا أَنَّ الَّذِي عِنْدَهُ: «لِكُلِّ» بَدَلَ «لَكِنِّ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَغَيْرُ مَوْزُونٍ.

(ب) الْجِنَاسُ الْمُحَرَّفُ: هُوَ أَنَّ يَكُونُ الشُّكْلُ فَرْقًا بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ.

[خَاتِمَةُ «التَّحْفَةِ»]

- ٥٨ - وَتَمَّ ذَا النَّظْمُ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى تَمَامِهِ بِلَا تَنَاهِي
 ٥٩ - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا عَلَى خِتَامِ الْأَنْبِيَاءِ أَحْمَدًا
 ٦٠ - وَالْأَلِ وَالصَّحْبِ وَكُلِّ تَابِعٍ وَكُلِّ قَارِيٍّ وَكُلِّ سَامِعٍ
 ٦١ - أَبْيَاتُهَا^(١): «نَدُّ^(٢) بَدَا^(٣)»^(٤) لِيَذِي التَّنْهَى تَارِيخُهَا^(٥): «بُشْرَى لِمَنْ يُتَّقِنُهَا^(٦)»^(٧)



(١) عند الناظم: «أبياتها»، وعند بقية الشُّرَاح: «أبياته».

(٢) بفتح النون وتشديد الدال، نَبَتْ زَكِيَّ الرَّائِحَةِ، قاله: الميهي، والطهطاوي، والضباع.

(٣) قال الضباع في حاشيته ص ٩٥: «يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ بَعْدَ الدَّالِ، لِأَنَّهُ مِنَ (البُدْوِ) بِمَعْنَى: الظُّهُورِ» اهـ.

(٤) «نَدُّ بَدَا» في حساب الجُمَّل: ن = ٥٠، د = ٤، ب = ٢، د = ١، ٤ = ١، ١ = ١، فالمجموع: ٦١ بيتاً.

(٥) عند الناظم والميهي والضباع: «تاريخها».

وقال الضباع ص ١٢٢: «وفي نسخة: تاريخه» اهـ، وهي التي عند الطهطاوي ودمشقية.

(٦) «بُشْرَى لِمَنْ يُتَّقِنُهَا» في حساب الجُمَّل: ب = ٢، ش = ٣٠٠، ر = ٢٠٠، ي = ١٠، ل = ٣٠،

م = ٤٠، ن = ٥٠، ي = ١٠، ت = ٤٠٠، ق = ١٠٠، ن = ٥٠، ه = ٥، ا = ١،

فالمجموع: ١١٩٨ هـ^(١).

(٧) هذا البيت جاء آخِراً في شرح الناظم والميهي والضباع، والغريب أنه مُقَدَّمٌ في معظم الطبقات على

البيتين اللذين قبله.

(١) ماذا لو قيل لك إنَّ الجمزوريَّ قد نَظَّمَ التحفة قبل أن يُولَدَ بنحوِ ستِّةِ قرونٍ؟!، هذا ما انتهى إليه جمال القرش

في ضبطه للتحفة حيث قال ص ١٥: «قوله: (تاريخه: بشرى) أي: أَلَفَ هذا المتن في تاريخ: ٥٠٣، ورمز

لهذا العدد ب(بشرى)؛ لأنَّ الباء ب(٢)، والشين ب(٣٠٠)، والراء ب(٢٠٠)، والألف ب(١)، فالمجموع:

٥٠٣ هـ!!.

حِسَابُ الْجُمَلِ

٢٠٠ = ر	٢٠ = ك	١ = أ/إ
٣٠٠ = ش	٣٠ = ل	٢ = ب
٤٠٠ = ت	٤٠ = م	٣ = ج
٥٠٠ = ث	٥٠ = ن	٤ = د
٦٠٠ = خ	٦٠ = س	٥ = هـ
٧٠٠ = ذ	٧٠ = ع	٦ = و
٨٠٠ = ض	٨٠ = ف	٧ = ز
٩٠٠ = ظ	٩٠ = ص	٨ = ح
١٠٠٠ = غ	١٠٠ = ق	٩ = ط
		١٠ = ي/ى

وَقُلْتُ فِي نَظْمِهَا:

«أَبْجَدُ» وَ«هَوَزُ» ثُمَّ «حُطِي» «كَلَمُنُ»
 وَبَعْدَهَا الرَّوَادِفُ الَّتِي تَلِي:
 «سَعْفَصُ» كَذَا وَ«قَرَشْتُ» فَأَخْفَظُهُنَّ^(١)
 «تُحَذُّ» وَ«ضَطْعُ» لِحِسَابِ الْجُمَلِ
 هُنَّ لِأَعْدَادِ الْحِسَابِ مُنْبِئَةٌ
 فَالْيَاءُ: عَشْرٌ، وَإِلَى الْقَافِ: مِئَةٌ



(١) بتحريك الظاء للوزن.